



قانون العمل: تطبيقات عملية

12 - 16 أكتوبر 2026

مدرب (إسبانيا)



قانون العمل: تطبيقات عملية

المرجع: 120151_103019 التاريخ: 12 - 16 أكتوبر 2026 المكان: مدريد (إسبانيا) الرسوم: Euro 5600

مقدمة

المعرفة بقانون العمل أمر أساسي لإدارة الموارد البشرية وتنظيم بيئة العمل بشكل قانوني وفعال. تُعد هذه الدورة التدريبية في قانون العمل: تطبيقات عملية، فرصة لتبسيط فهم القوانين المعقدة وتطبيقاتها العملية في بيئة العمل. سيتمكن المشاركون من التعرف على حقوق العمال في قانون العمل وواجبات أصحاب العمل وفقاً للقانون، مما يعزز الالتزام التنظيمي ويحد من المخالفات القانونية. كما ستغطي الدورة إجراءات التوظيف في قانون العمل، عقود العمل، الإجازات، وفصل العمال، مع التركيز على سيناريوهات حقيقية. سيتمكن المشاركون من التعامل مع القوانين المتعلقة بالعمل الإضافي، الجزئي، وعن بُعد بطريقة صحيحة. الدورة تعزز التدريب المهني وفقاً لقانون العمل وتوجيه العمال بشكل فعال. في نهاية الدورة، سيكون لدى المشاركين القدرة على تطبيق قانون العمل بثقة وكفاءة في مختلف القطاعات.

الفئات المستهدفة

تستهدف دورة قانون العمل: تطبيقات عملية، الفئات والمحترفين الذين يسعون لاكتساب المعرفة والمهارات:

- مدراء الموارد البشرية.
- مدراء الشؤون القانونية.
- قادة الفرق واختصاصي شؤون الموظفين.
- المسؤولين والإداريون.
- المستشارون القانونيون في مجال العمل.
- أي موظف يرغب بتطوير مهاراته في تطبيقات عملية لقانون العمل.
- الراغبون بفهم حقوق العمال في قانون العمل.
- المهتمون بإجراءات التوظيف وعقود العمل.
- المتابعون لإجراءات السلامة والالتزام القانوني في بيئة العمل.

أهداف الدورة التدريبية

في نهاية هذا البرنامج التدريبي في قانون العمل: تطبيقات عملية، سيكون المشاركون قادرين على:

- فهم التطبيقات العملية لقانون العمل في بيئة المؤسسات.
- التعرف على أنواع عقود العمل في قانون العمل.
- إعداد رسائل الإشعار ومتابعة شروط الاستخدام القانونية.
- التمييز بين الأجور القانونية المختلفة وكيفية حسابها.
- احتساب ساعات العمل والإجازات المستحقة بدقة.
- معرفة مراحل الإجراءات التأديبية وفقاً لقانون العمل.
- التمييز بين الفصل عن الخدمة وإنهاء الخدمة وفق القانون.
- تطبيق حقوق المرأة في قانون العمل في بيئات العمل المختلفة.
- فهم العمل الإضافي والجزئي وعن بُعد ضمن القانون.
- توجيه العمال والتوظيف العادل وفق الإجراءات القانونية.
- الالتزام بعقوبات مخالفة قانون العمل وتجنب المخاطر القانونية.
- إدارة التدريب المهني وفقاً لقانون العمل.
- ضمان الالتزام بإجراءات السلامة في مكان العمل.
- تحسين مهارات اتخاذ القرار واتخاذ الإجراءات القانونية الصحيحة.

الكفاءات المستهدفة

سيكتسب المشاركون الكفاءات التالية من خلال برنامج قانون العمل: تطبيقات عملية:

- القدرة على العمل بفعالية ضمن فرق العمل.
- اتخاذ القرارات السليمة وفق متطلبات قانون العمل.
- الإقناع والتأثير في بيئة العمل القانونية.
- تطوير التفكير التحليلي لحل المشكلات القانونية.
- القدرة على اتباع التعليمات والإجراءات القانونية.
- استخدام التكنولوجيا لتطبيقات عملية لقانون العمل.
- صياغة المفاهيم والاستراتيجيات القانونية.
- إدارة الأجور والإجازات والعقود بشكل قانوني.
- توجيه العمال والتأكد من التوظيف العادل.
- التعامل مع إجراءات التأديب والفصل القانوني بكفاءة.

دراسة سيناريوهات

في تدريب قانون العمل: تطبيقات عملية، سيطور المشاركون قدراتهم من خلال دراسة السيناريوهات التالية:

- حالات تطبيق الإجازات المختلفة حسب القانون.
- التعامل مع عقود العمل المتنوعة.
- تطبيق الفصل التعسفي والفصل غير المنصف.
- إدارة ساعات العمل الإضافية.
- حساب الأجور والحد الأدنى للأجور.
- التعامل مع العمل الجزئي وعن بُعد.
- توجيه العمال وفق التعليمات القانونية.
- معالجة المخالفات القانونية في مكان العمل.
- اتخاذ الإجراءات التأديبية الملائمة.
- تنفيذ إجراءات السلامة وحماية حقوق الموظفين.

محتوى الدورة

الوحدة الأولى: تطبيق قانون العمل

- فهم البيئة القانونية الدولية وتأثيرها على تطبيق القانون.
- دراسة أنواع الأنظمة القانونية الدولية المتعلقة بالعمل.
- تاريخ قانون العمل في دول مجلس التعاون.
- تحليل البيئة القانونية في دول مجلس التعاون.
- مقارنة الأنظمة القانونية لدول المجلس.
- كيفية إيصال قوانين العمل للموظفين والإداريين.
- تطبيقات قوانين العمل السابقة والحالية.
- تحديد الفئات المعفاة من بعض أحكام القانون.
- التعرف على عقوبات مخالفة قانون العمل.
- تحليل حالات عملية لتطبيق القانون.

الوحدة الثانية: الصكوك القانونية وعقود العمل

- مقدمة حول القانون وأهميته في بيئة العمل.
- آليات إنفاذ قانون العمل في المؤسسات.
- الشروط المسبقة لتطبيق قانون العمل.
- أنواع عقود العمل وفق قانون العمل.
- أوجه التشابه والاختلاف بين عقود العمل في دول المجلس.
- المبادئ الأساسية لمحتويات العقود القانونية.
- واجبات ومسؤوليات الموظفين وأصحاب العمل.
- الكشف عن خفايا عقود العمل وأثرها على الموظفين.
- التغييرات في الوضع القانوني وتأثيرها على العقود.
- دراسة حالات عقود العمل المختلفة وتطبيقاتها العملية.

الوحدة الثالثة: مدة الإشعار وفترة التجربة والإجازات

- تعريف مدة الإشعار وأهميتها القانونية.
- شروط رسالة الإشعار ومتى تُطبق.
- تطبيقات مختلفة لمدة الإشعار في سيناريوهات حقيقية.
- حالات عدم الحاجة للإشعار وفق القانون.
- فترة التجربة وكيفية التعامل معها قانونياً.
- أنواع الإجازات في قانون العمل وحسابها.
- ساعات العمل القانونية وساعات العمل الإضافية.
- إجراءات احتساب الإجازات والأجور المستحقة.
- العمل الجزئي والعمل عن بُعد وأثرهما على الإجازات.
- أمثلة عملية لتطبيق الإشعارات والإجازات.

الوحدة الرابعة: الأجور والإجراءات التأديبية

- مجموع الأجر الأساسي والحد الأدنى للأجور.
- منهجية دفع الأجور واحتساب المستحقات.
- الخصم المالي من أجور الموظفين ومبرراته القانونية.
- التعليمات والإجراءات التأديبية وفق القانون.
- عقوبات مخالفة قانون العمل وأثرها على المؤسسة.
- خطوات الإجراءات التأديبية: متى ولماذا تطبق.
- حقوق العمال في قانون العمل وتأمينها.
- التوجيه الفعال للعمال لضمان التزامهم بالقانون.
- دراسة حالات تطبيقية للخصومات والعقوبات.
- التدريب المهني وفقاً لقانون العمل لتعزيز الالتزام.

الوحدة الخامسة: الفصل وإنهاء الخدمة

- تعريف الفصل التعسفي وغير المنصف.
- الإجراءات القانونية لإنهاء الخدمة.
- التمييز بين الفصل عن الخدمة والفصل التعسفي.
- احتساب علاوات نهاية الخدمة وحقوق الموظف.
- معرفة القيود القانونية لتجنب التسرب الوظيفي.
- تطبيق قوانين حماية حقوق العمال عند الفصل.
- الجانب المشرق والمظلم للفصل وإنهاء الخدمة.
- المعرفة القانونية لأخصائي الموارد البشرية.
- جهود تطوير توحيد قانون العمل المشترك في دول المجلس.
- دراسة سيناريوهات عملية للفصل وإنهاء الخدمة.

خلاصة وتوصيات الدورة التدريبية

الدورة تقدم فهماً متكاملاً لقانون العمل وتطبيقاته العملية. المشاركون يكتسبون معرفة حقوق العمال وواجبات أصحاب العمل. تطوير مهارات اتخاذ القرار القانوني وتطبيق العقود والإجراءات التأديبية. ينصح بتطبيق المكتسبات بشكل عملي لتعزيز الالتزام القانوني وتحقيق بيئة عمل آمنة ومنظمة.